

### التطورات المالية

#### نظرة عامة

تأثر الوضع المالي والسياسات المالية للدول العربية في عام 2009 بتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت الإيرادات العامة، وخصوصاً الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط. كما تسببت الأزمة في تباطؤ اقتصادي على الصعيد العالمي شمل معظم الدول العربية حيث سعى العديد منها في ظل التوقعات بانخفاض الإيرادات العامة جراء هذا التباطؤ إلى تعزيز إجراءاتها في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. كما أدى التباطؤ الاقتصادي إلى إتباع العديد من الدول العربية سياسات مالية توسعية، بقدر ما تتيحه مرونة السياسات المالية فيها، للحيلولة دون المزيد من التراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي. وقد اتبع بعض الدول العربية الأخرى سياسات مالية متشددة، جاءت في معظمها لتلافي المزيد من التراجع في الوضع المالي.

ففي جانب الإيرادات، انخفضت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة 28.1 في المائة في عام 2009 نتيجة للتراجع الحاد في الإيرادات النفطية الذي بلغت نسبته 41.9 في المائة. وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 6.9 في المائة، والإيرادات غير الضريبية بنسبة 21.8 في المائة، وازداد الدخل من الاستثمار بنسبة 30.2 في المائة. أما في جانب الإنفاق، فقد نما الإنفاق العام بنسبة 2.7 في المائة في عام 2009 وهي أقل نسبة نمو يسجلها منذ عام 2003، حيث ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 7 في المائة في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8.2 في المائة. أما صافي الإقراض الحكومي فقد ازداد بنسبة 25 في المائة.

وأدت التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة إلى تراجع حاد في الفائض المالي الكلي للدول العربية مجتمعة، حيث انخفض من 250.5 مليار دولار في عام 2008 إلى 3 مليار دولار فقط في عام 2009، بينما تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13 في المائة إلى 0.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. ويعود ذلك إلى تراجع الأداء المالي لمعظم الدول العربية في عام 2009، حيث تراجع الفائض الكلي في غالبية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط وتحول الفائض الكلي في عدة دول عربية إلى عجز مالي كلي بينما تفاقم العجز الكلي في بعض منها. وفيما يتعلق بالمدىونية الداخلية، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي بنسبة 11.2 في المائة في عام 2009 وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.2 في المائة في عام 2008 إلى 30.1 في المائة في عام 2009.

ويطرح تراجع الوضع الكلي في الموازنات العامة للدول العربية ضرورة العمل على إحداث إصلاحات في المالية العامة حالما تتحسر الظروف الاقتصادية غير المواتية التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية، من خلال تعزيز الجهود في مجال ترشيد الإنفاق العام، وخصوصاً الإنفاق الجاري، وتقوية الإدارة المالية وتطوير التشريعات الضريبية وتعزيز إجراءات التحصيل الضريبي. وقد بينت تداعيات الأزمة المالية العالمية ضرورة الحفاظ على وضع مالي جيد أو على الأقل إبقاء العجز الكلي ضمن مستويات منخفضة ونسب متدنية من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمنح السلطات المالية المرونة الضرورية لدرء تبعات الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

## الإيرادات العامة والمنح

تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية كمجموعة من نحو 825 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 593 مليار دولار في عام 2009، أي بانخفاض بلغت نسبته 28.2 في المائة. ويعود هذا التراجع الكبير بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للدول العربية إثر تراجع عوائد صادراتها النفطية جراء الأزمة المالية العالمية. كما تراجعت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من 42.8 في المائة في عام 2008 إلى 34.9 في المائة في عام 2009، وهي أقل نسبة مسجلة منذ عام 2003.

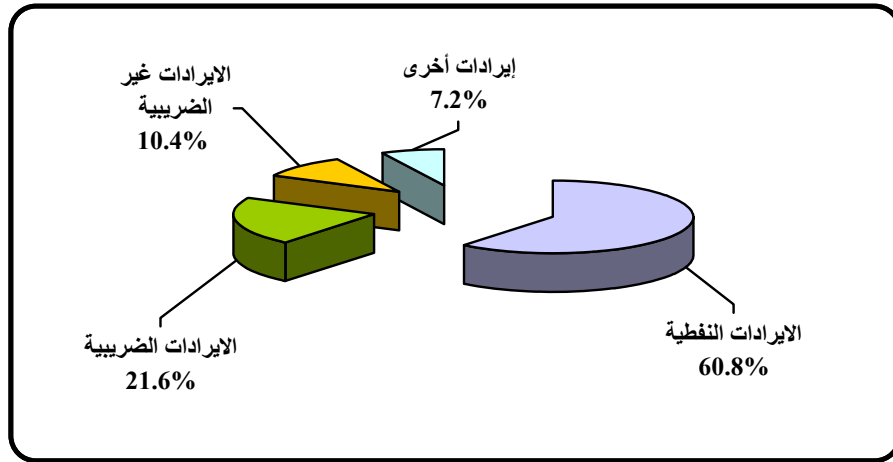
وقد تسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن الأزمة المالية العالمية إلى تراجع كبير في الإيرادات النفطية بلغت نسبته 42 في المائة في عام 2009 مقارنة بنمو قياسي وصل إلى 48.8 في المائة في عام 2008. وقد شمل هذا التباطؤ الدول العربية، حيث انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية في عام 2009 بما نجم عنه تراجع معدلات نمو الإيرادات العامة الأخرى. فقد اقتصر النمو في الإيرادات الضريبية على حوالي 6.6 في المائة، والنمو في الإيرادات غير الضريبية على 21.7 في المائة، والدخل من الاستثمار على حوالي 30.5 في المائة في عام 2009 بعد تسجيلها معدلات نمو كبيرة في العامين السابقين. وتمخضت هذه التطورات عن تراجع مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة والمنح من 75.2 في المائة في عام 2008 إلى 60.8 في المائة في عام 2009، وازدياد مساهمة الإيرادات الضريبية إلى 21.6 في المائة وارتفاع مساهمة الإيرادات غير الضريبية إلى 10.4 في المائة ومساهمة الدخل من الاستثمار إلى 6.6 في المائة. كما أدى الانخفاض في الإيرادات النفطية الذي تجاوز التراجع في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة إلى انخفاض نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32.2 في المائة في عام 2008 إلى 21.2 في المائة في عام 2009. أما نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من 6.2 في المائة إلى 7.5 في المائة، وازدادت نسبة الإيرادات غير الضريبية من 2.6 في المائة إلى 3.6 في المائة ونسبة الدخل من الاستثمار من 1.6 في المائة في عام 2008 إلى 2.3 في المائة في عام 2009، الملحق (1/6) والجدول رقم (1) والشكل (1).

الجدول رقم (1)  
الإيرادات الحكومية في الدول العربية  
عامي 2008 و2009

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات				
			معدل النمو %	(مليار دولار أمريكي)			
				* 2009	2008		
* 2009	2008	* 2009	2008	%	* 2009	2008	
34.7	42.6	99.5	99.6	28.3-	589.7	822.0	إجمالي الإيرادات العامة
21.2	32.2	60.8	75.2	42.0-	360.2	620.7	الإيرادات النفطية
7.5	6.2	21.6	14.6	6.6	128.2	120.3	الإيرادات الضريبية
3.6	2.6	10.4	6.2	21.7	61.9	50.9	الإيرادات غير الضريبية
2.3	1.6	6.6	3.7	30.5	39.4	30.1	الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.5	0.4	11.3-	3.1	3.5	المنح
34.9	42.8	100.0	100.0	28.2-	592.8	825.5	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
المصدر : الملحقان (1/6) و(2/6).

الشكل (1) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2009



المصدر: الملحق (2/6).

جاء أداء الإيرادات العامة والمنح بالنسبة للدول العربية متفاوتاً في عام 2009. فقد تراجع مستوى الإيرادات العامة بشكل كبير في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط وتحديداً العراق والسعودية والجزائر وليبيا والإمارات، حيث شكل مجموع الانخفاض في إيرادات هذه الدول أغلب التراجع في الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة. وتراجعت أيضاً الإيرادات العامة في دول عربية أخرى مصدرة للنفط مثل اليمن والبحرين وعمان. وفي المقابل ارتفعت

الإيرادات العامة في كل من الكويت وقطر والسودان. أما بالنسبة لبقية الدول العربية، فقد تباين أداء الإيرادات العامة في الاقتصادات العربية الأكثر تنوعاً، حيث انخفضت في المغرب والأردن وتونس، في حين ارتفعت بشكل ملحوظ في كل من مصر ولبنان، وبدرجة أقل في سورية.

وعلى صعيد الإيرادات النفطية، فقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تهوي أسعار النفط الخام في الربع الأخير من عام 2008، وبقيت ضمن مستويات منخفضة خلال معظم الربع الأول من عام 2009. وعلى الرغم من ارتفاعها بشكل تدريجي بدءاً من مارس 2009، إلا أن المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك تراجع بنسبة 35.4 في المائة في عام 2009 عن مستواه في العام السابق. كما أدى التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، حيث اتخذت منظمة أوبك قراراً بتخفيض حصصها الإنتاجية بحجم غير مسبوق لوقف التراجع السريع في أسعار النفط الخام، الأمر الذي تمخض عنه تراجع إنتاج الدول العربية كمجموعة من النفط الخام بنسبة 5.8 في المائة في عام 2009. وقد تسببت هذه التطورات في انخفاض عوائد الصادرات النفطية للدول العربية، مما أدى إلى تراجع حاد في الإيرادات النفطية لتبلغ حوالي 360 مليار دولار في عام 2009.

انخفضت الإيرادات النفطية في جميع الدول العربية المنتجة للنفط في عام 2009 بدرجات متفاوتة. فقد تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 58 في المائة في الجزائر وحوالي 55 في المائة في السعودية، كما انخفضت الإيرادات النفطية في كل من العراق وقطر واليمن والبحرين والسودان بنسب تراوحت بين 53 في المائة و43 في المائة، وتراجعت الإيرادات النفطية في ليبيا بنسبة حوالي 31 في المائة وفي عمان نحو 13 في المائة.

وتعتبر التقلبات في أسواق النفط عاملاً هاماً في السياسات المالية في الدول العربية لكون الإيرادات النفطية المصدر الأهم للإيرادات المالية في العديد من الدول العربية. وبالتالي، فإن هذه التقلبات تؤثر على مرونة السياسات المالية، حيث تتناقص مرونة هذه السياسات في الدول المصدرة للنفط مع تراجع عوائد الصادرات النفطية. أما في الدول العربية غير المنتجة للنفط والتي توفر في معظمها دعماً لأسعار المشتقات النفطية، فترتفع قيمة الدعم مع ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وبالتالي تزداد نفقاتها وتتناقص مرونة سياساتها المالية. وتشكل الإيرادات النفطية العنصر الأساسي في الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط حيث تجاوزت مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة 75 في المائة في معظم هذه الدول في عام 2009. كما تمثل الإيرادات النفطية نسبة غير قليلة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة على الرغم من تراجعها من 32.2 في المائة في عام 2008 إلى 21.2 في المائة في عام 2009.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، فقد أدت تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع وتيرة النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية، الأمر الذي نجم عنه تراجع النمو في الإيرادات الضريبية. فقد انخفض معدل نمو الإيرادات الضريبية في الدول العربية كمجموعة بشكل مطرد خلال العامين الماضيين ليقصر على

6.6 في المائة في عام 2009 مقارنة بحوالي 11.4 في المائة في عام 2008. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدول العربية مجتمعة من 14.6 في المائة في عام 2008 إلى 21.6 في المائة في عام 2009 بسبب تراجع مساهمة الإيرادات النفطية. كما ازدادت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.2 في المائة إلى 7.5 في المائة خلال الفترة نفسها.

وسعى بعض الدول العربية لتدارك الانخفاض المتوقع في الإيرادات العامة جراء الأزمة المالية العالمية عبر اتخاذ إجراءات هدفت إلى تحسين الإدارة الضريبية وزيادة جهود التحصيل الضريبي وفرض رسوم وضرائب أو زيادتها على الاستهلاك والاستيراد لبعض السلع. وقد نجحت هذه الجهود في زيادة الإيرادات الضريبية في عدة دول في عام 2009، حيث تجاوز النمو في هذه الإيرادات بنسبة 24 في المائة في كل من العراق وسورية والبحرين والسودان ولبنان، وتراوح نمو الإيرادات الضريبية بين 4 في المائة و19 في المائة في كل من مصر والجزائر واليمن وعمان والأردن وجيبوتي. وفي المقابل تراجعت الإيرادات الضريبية في الدول العربية الأخرى بنسب متفاوتة تجاوزت 30 في المائة في كل من ليبيا وقطر، في حين كان التراجع دون 16 في المائة في الإمارات والمغرب وموريتانيا والكويت وتونس. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الضريبية تشكل أهم مصدر للإيرادات العامة في الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث تجاوزت مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة 80 في المائة في عام 2009 في كل من المغرب وتونس، وتراوحت هذه المساهمة بين 50 في المائة و75 في المائة في كل من لبنان والأردن ومصر وموريتانيا. كما يشار إلى أن مجموعة الإيرادات الضريبية في خمس دول هي مصر والمغرب والسعودية والجزائر وتونس مثلت حوالي 72 في المائة من الإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة في عام 2009.

وفي مجال السياسات الضريبية، فقد اتخذت بعض الدول العربية إجراءات لزيادة الإيرادات الضريبية في عام 2009 في حين طبقت دول أخرى إصلاحات ضريبية مقرر مسبقاً بينما أجلت أخرى تطبيق إصلاحات ضريبية جراء الظروف المستجدة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية. فقد طبقت الجزائر إصلاحات في إدارة الضرائب والجمارك أدت إلى تعزيز الإيرادات الضريبية ومنحت في الوقت ذاته إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار والإنتاج في القطاعات غير النفطية. وقامت جيبوتي بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في بدايات عام 2009 واتخذت إجراءات لتشجيع تجارة الترانزيت لزيادة الإيرادات الجمركية. وفي السودان، فقد تم إحداث إصلاحات في الإدارة الضريبية أدت إلى تعزيز التحصيل الضريبي وتمت زيادة ضريبة القيمة المضافة في قطاع الاتصالات من 15 في المائة إلى 25 في المائة، وزيادة الرسوم الضريبية على السيارات وفرض ضريبة على السلع المعفاة من الرسوم الجمركية بواقع 5 في المائة. واتخذت سورية إصلاحات هدفت إلى تحسين الإدارة الضريبية ومنحت إعفاءات من الغرامات للمكلفين عند سداد المتأخرات الضريبية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية. كما قامت سورية بزيادة الحد الأدنى للإعفاء الضريبي من جهة ورفع سقف الشريحة الأعلى لضريبة الدخل على الأفراد من 20 في المائة إلى 22 في المائة. أما في لبنان، فقد تم تطوير الإدارة الضريبية لتحسين التحصيل الضريبي، وكذلك تمت إعادة فرض رسوم على المشتقات النفطية. وقامت ليبيا بزيادة رسوم الخدمة على الواردات من 4 في المائة إلى 10 في المائة. وفي المغرب، فقد استمرت الحكومة في

تنفيذ الإصلاحات الضريبية حيث قامت بتخفيض الحد الأعلى في ضريبة الدخل على الأفراد من 42 في المائة إلى 40 في المائة ورفع سقف الإعفاء الضريبي لهم وخفضت الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات واستمرت في الإلغاء التدريجي للإعفاءات غير المبررة في ضريبة القيمة المضافة. أما في مصر، فقد تم تأجيل فرض ضريبة ملكية العقار وتأجيل توسعة شمول ضريبة القيمة المضافة. كذلك قام اليمن بتأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المبيعات في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية.

وفيما يتعلق بالتغيرات في عناصر الإيرادات الضريبية في عام 2009، فقد ازدادت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة 2.5 في المائة لتبلغ 44.4 مليار دولار وهي أقل نسبة نمو مسجلة منذ عام 2004. ويعود التراجع في نمو هذه الضرائب بشكل أساسي إلى انخفاض أرباح الشركات جراء الأزمة المالية العالمية وخصوصاً المصارف وشركات النفط. أما الضرائب على الإنتاج والاستهلاك فقد ارتفعت بنسبة 28.9 في المائة في عام 2009 لتصل إلى 45.3 مليار دولار نجمت أساساً عن الإصلاحات في مجال ضريبة القيمة المضافة وزيادة تحصيل هذه الضريبة في بعض الدول العربية. وبسبب تراجع الواردات جراء التباطؤ الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع الغذائية والمواد الخام المستوردة فقد تراجعت حصيلة الرسوم الجمركية بنسبة 18.2 في المائة في عام 2009 لتبلغ 12.7 مليار دولار. كما انخفضت حصيلة الضرائب والرسوم الضريبية الأخرى بنسبة 3 في المائة إلى 25.8 مليار دولار في عام 2009. وبالتالي، فقد ازدادت مساهمة الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات في الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة إلى 7.9 في المائة و 8.1 في المائة على التوالي في عام 2009، الملحق (2/6) والجدول رقم (2).

**الجدول رقم (2)**  
**البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية**  
**(2009-2005)**

(مليار دولار)

نسبة التغير (%) 2009-2008	*2009	2008	2007	2006	2005	
6.6	128.5	120.3	107.9	88.9	76.2	الإيرادات الضريبية، ومنها
2.5	44.4	43.3	35.5	27.0	21.4	الضرائب على الدخل والأرباح
28.9	45.3	35.2	29.3	24.4	22.4	الضرائب على الإنتاج والاستهلاك
18.2-	12.7	15.5	10.1	10.9	11.4	الرسوم الجمركية على التجارة والمبادلات
3.0-	25.8	26.6	29.4	26.6	21.0	ضرائب ورسوم أخرى

\* موازنات وبيانات أولية.

المصدر: الملحقان (1/6) و(2/6).

وعلى صعيد الإيرادات غير الضريبية<sup>(1)</sup>، فقد ارتفعت بنسبة 21.7 في المائة في عام 2009 لتصل إلى 61.9 مليار دولار. ويعود هذا النمو في الإيرادات غير الضريبية إلى ارتفاع دخل الملكية الحكومية في الشركات، وخصوصاً شركات النفط والغاز، بعد الارتفاع القياسي في أسعار النفط خلال عام 2008 والتي تم تحويلها إلى السلطات المالية في عام 2009. وقد تمخضت هذه التطورات عن زيادة مساهمة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات العامة والمنح من 6.2 في المائة في عام 2008 إلى 10.4 في المائة في عام 2009، وعن زيادة نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.6 في المائة إلى 3.6 في المائة خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالدخل من الاستثمار، فقد نما بنسبة 30.5 في المائة في عام 2009 ليبلغ 39.4 مليار دولار، وازدادت مساهمته في الإيرادات العامة والمنح من 3.7 في المائة في عام 2008 إلى 6.6 في المائة في عام 2009. أما المنح، فقد تراجعت من 3.5 مليار دولار في عام 2008 إلى 3.2 مليار دولار في عام 2009. بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الوضع المالي في الدول المانحة التي أثرت تخفيض المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية بما فيها الدول العربية.

### الإنفاق العام

ارتفع إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية بنسبة 2.7 في المائة في عام 2009 ليصل إلى حوالي 590.3 مليار دولار مسجلاً أقل معدلات نمو منذ عام 2003. ويعود هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل أهمها طبيعة السياسات المالية التي اتبعتها الدول العربية التي وازنتها اعتبارات ارتبطت بتداعيات الأزمة المالية وتأثيرها على الوضع المالي من جهة، ومدى مرونة السياسات المالية في العمل على التصدي لتباطؤ النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وقد ارتفعت حصة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام من 70.7 في المائة في عام 2008 إلى 73.6 في المائة في عام 2009، في حين تراجعت حصة الإنفاق الرأسمالي في الإنفاق العام من 28.9 في المائة في عام 2008 إلى 25.9 في المائة في عام 2009. أما صافي الإقراض الحكومي، فقد ازدادت حصته في الإنفاق العام من 0.4 في المائة إلى 0.5 في المائة خلال الفترة ذاتها. وقد بلغ معدل النمو في الإنفاق الجاري 7 في المائة في عام 2009 في حين انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8.2 في المائة وارتفع صافي الإقراض الحكومي بنسبة 25 في المائة.

ومع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2009، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 29.8 في المائة في عام 2008 إلى 34.7 في المائة في عام 2009. كما ازدادت نسبة كل من الإنفاق الجاري وبدرجة أقل الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 لتبلغ

(1) تضم الإيرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل من دخل الملكية والأرباح والرسوم والمبيعات غير الصناعية والعرضية وفوائض التشغيل النقدية للمنشآت الإدارية، وبعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادر والهبات الخاصة الجارية.

25.6 في المائة و9 في المائة على التوالي. أما صافي الإقراض الحكومي فقد ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.2 في المائة. وقد تباين الأداء في الدول العربية فرادى، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية بدرجات متفاوتة. وجاء أكبر ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط الخام حيث أتاحت الفوائض المالية المتراكمة فيها المجال لإتباع سياسات مالية توسعية لدرء التراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي الذي تسببت به الأزمة المالية العالمية. ولكن يشار إلى أن الارتفاع الكبير في هذه النسبة جاء أيضاً بسبب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في هذه الدول بعد انخفاض قيمة الإنتاج النفطي جراء الانخفاض في أسعار النفط الخام وكذلك في حجم الإنتاج النفطي. وقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا من 41.1 في المائة في عام 2008 إلى 55 في المائة في عام 2009، وفي السعودية من 29.2 في المائة إلى 39 في المائة، وفي قطر من 22.2 في المائة إلى 28.2 في المائة. أما في الكويت، فقد ازدادت هذه النسبة بشكل كبير بعد قيام الحكومة بتمويل إعادة رسملة صندوق التقاعد الذي مثل معظم الارتفاع في الإنفاق العام. وفي المقابل انخفضت هذه النسبة في كل من العراق والسودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي بعد إتباع هذه الدول سياسات مالية منضبطة إثر تراجع الإيرادات العامة. كما تراجعت هذه النسبة في لبنان على الرغم من تحسن إيراداتها العامة للحيلولة دون حدوث مزيد من التناقص في المديونية العامة، الملحقان (3/6) و(4/6) والجدول رقم (3) والشكل (2).

الجدول رقم (3)  
الإنفاق الحكومي في الدول العربية  
(2009-2008)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		تبويب الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2009	2008	
*2009	2008	*2009	2008	(%)	*2009	2008	
25.6	21.0	73.6	70.7	7.0	434.7	406.3	الإنفاق الجاري
9.0	8.6	25.9	28.9	8.2-	152.7	166.4	الإنفاق الرأسمالي
0.2	0.1	0.5	0.4	25.0	2.9	2.3	صافي الإقراض الحكومي **
<b>34.7</b>	<b>29.8</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>2.7</b>	<b>590.3</b>	<b>575.0</b>	<b>إجمالي الإنفاق العام</b>

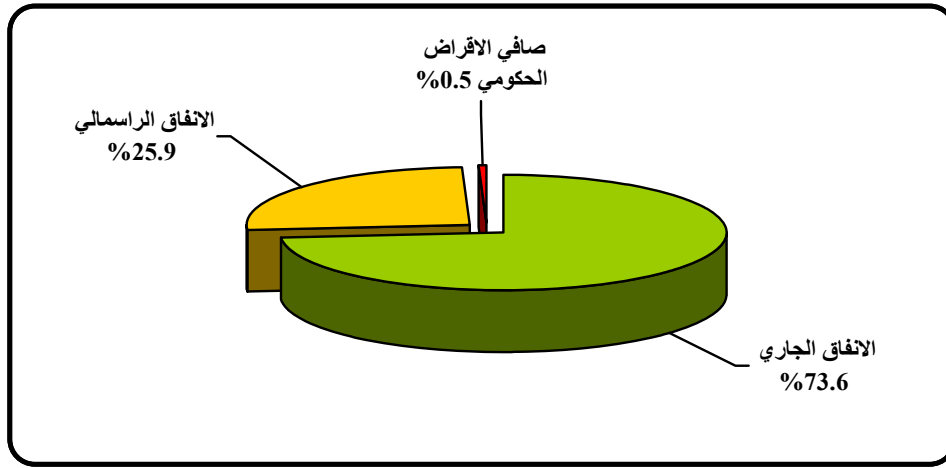
\* موازنات وبيانات أولية.

\*\* يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: الملحقان (3/6) و(4/6).



الشكل (2) : هيكل الانفاق العام في الدول العربية 2009



المصدر : الملحق (4/6).

تأثرت وتيرة الإنفاق العام في الدول العربية في عام 2009 بانعكاسات الأزمة المالية العالمية وبالخيارات المتاحة أمام السياسات المالية والظروف المستجدة في كل دولة على حدة. وقد اتبعت معظم الدول العربية سياسة مالية توسعية اختار بعض منها التوسع في الإنفاق الاستثماري بينما تبنى البعض الآخر زيادة وتيرة الإنفاق الجاري. فقد قامت بعض الدول العربية بزيادة الرواتب والأجور لموظفي الخدمة المدنية بعد تآكل القيمة الحقيقية للدخل نتيجة التضخم الذي أفرزه ارتفاع السلع الغذائية والمواد الخام في عام 2008. وفي هذا الصدد، فقد أدى تراجع أسعار هذه السلع في عام 2009 إلى انخفاض قيمة الدعم الحكومي في بعض الدول العربية الأمر الذي أتاح لها المجال لزيادة الرواتب. كما قامت دول أخرى بزيادة الإنفاق الاستثماري بغرض رفع وتيرة النشاط الاقتصادي الذي تأثر سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية. وطبقت بعض الدول برامج خاصة أو وفرت مساعدات مالية في قطاعات محددة لتحديد آثار الأزمة فيها، الأمر الذي ساهم في زيادة الإنفاق. وقد انخفض الإنفاق العام في بعض الدول العربية الأخرى في عام 2009، حيث اتبعت هذه الدول سياسة مالية منضبطة للحيلولة دون تراجع الوضع المالي فيها.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد قفز الإنفاق العام بنسبة كبيرة في الكويت وصلت إلى حوالي 88.3 في المائة في عام 2009 جاء في معظمة كتحويلات لصندوق التقاعد، كما ذكر سابقاً، في الوقت الذي تراجع فيه الإنفاق الاستثماري للكويت بحوالي النصف. كما نما الإنفاق العام في مصر بنسبة 25.4 في المائة، حيث اتبعت مصر سياسة مالية توسعية لتحديد آثار الأزمة المالية العالمية على وتيرة النشاط الاقتصادي ارتكزت على زيادة الإنفاق الاستثماري. وأجلت مصر تطبيق الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي للمشتقات النفطية. أما في سورية، فقد ازداد الإنفاق العام بنسبة 16.7 في المائة في عام 2009 حيث جاءت معظم الزيادة في الإنفاق الراسمالي لتنشيط الاقتصاد، وتمت زيادة الرواتب لتعويض رفع أسعار المشتقات النفطية وإنشاء صندوق دعم الزراعة بدلاً من الدعم المباشر لأسعار مدخلات الإنتاج المستوردة في

القطاع الزراعي. وازداد الإنفاق العام في تونس بنسبة 10.8 في المائة، حيث طبقت الحكومة برنامج التعافي الاقتصادي عبر إقرار قانون إنفاق تكميلي في الموازنة العامة في منتصف عام 2009. ويوفر البرنامج حزمة مالية تشجيعية شملت دعم الاستثمار والتوظيف والصادرات وإنتاج الطاقة والتنمية الإقليمية وقطاعات الصحة والتعليم والتمويل. وفي المقابل، طبقت تونس آلية لتعديل أسعار المشتقات النفطية في عام 2009 بغرض تخفيض الدعم الحكومي<sup>(2)</sup>.

وإزداد الإنفاق العام في قطر بنسبة 12.8 في المائة في عام 2009 حيث استمرت قطر في التوسع في الإنفاق الرأسمالي مع إعادة ترتيب أولويات تنفيذ بعض المشاريع الحكومية. ووفرت الحكومة دعماً للقطاع المصرفي الذي تأثر بالأزمة المالية العالمية حيث قامت بشراء الموجودات العقارية للمصارف وبشراء موجودات المصارف القطرية من الأسهم المحلية بعد انخفاض أسعارها السوقية. أما في الأردن، فقد تم ضبط النمو في الإنفاق الجاري مع التوسع في الإنفاق الرأسمالي بحيث ارتفع الإنفاق العام بنسبة 10.2 في المائة في عام 2009. وفي المغرب، فقد ارتفع الإنفاق العام بنسبة 3.4 في المائة حيث اتبعت الحكومة سياسة ضبط للإنفاق الجاري والتوسع في الإنفاق الرأسمالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية. وضمن هذا السياق، فقد شكلت الحكومة "لجنة اليقظة الإستراتيجية" لمراقبة القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة واتخاذ إجراءات لدعمها، حيث تم توفير الدعم للقطاعات التصديرية والسلعية ودعم قطاعات السياحة والزراعة والصيد البحري ودعم كافة أوجه صناعة الفوسفات ومشتقاته. كما قام المغرب بزيادة الأجور في عام 2009 طبقاً لقرارات مسبقة بحيث ارتفعت نفقات الأجور في الموازنة بنسبة 9.3 في المائة. وفي السعودية، فقد تمت زيادة الإنفاق العام بنسبة 3.9 في المائة في عام 2009، في حين قامت كل من الإمارات والبحرين وجيبوتي بزيادة الإنفاق العام بنسبة 1.1 في المائة، حيث تركزت الزيادة في الإمارات والبحرين في الإنفاق الجاري مع تقليص الإنفاق الرأسمالي. أما في الجزائر، فقد تمت زيادة الإنفاق العام بنسبة 1 في المائة لحفز الطلب المحلي، حيث استمرت الحكومة في تنفيذ برنامجها الاستثماري وبرامج دعم التوظيف وقامت بتوفير موارد إضافية لصيانة مشاريع البنية التحتية.

وفي المقابل، فقد تراجع الإنفاق العام بنسبة متفاوتة في كل من العراق واليمن ولبنان وعمان وموريتانيا والسودان وليبيا. ففي العراق، تم إتباع سياسة مالية توسعية في عام 2008 بعد الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية حينها حيث ازداد الإنفاق العام بنسبة 86 في المائة. وقد تمت زيادة الإنفاق الرأسمالي آنذاك بنسبة 140 في المائة وزيادة الأجور بشكل كبير بعد تآكل الدخل الحقيقي خلال السنوات الماضية. ومع تراجع الإيرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط الخام في عام 2009، فقد اتبع العراق سياسة مالية انكماشية تمثلت في تخفيض الإنفاق العام بنسبة 44.3 في المائة مع تراجع الإنفاق الرأسمالي بدرجة أكثر بقليل من الإنفاق الجاري. أما في اليمن، ومع تفاقم الوضع المالي إثر التراجع الحاد في الإيرادات العامة، فقد تم تخفيض الإنفاق العام بنسبة 17 في المائة حيث عمدت الحكومة إلى التشدد في ضبط الإنفاق الجاري، وخصوصاً في مجال الرواتب. وبالتالي، فقد تراجع الإنفاق الجاري بنسبة 20.9 في المائة، في حين جاء التراجع في الإنفاق الرأسمالي دون 1 في المائة. وعمد لبنان إلى ترشيد الإنفاق العام فتم تخفيضه بنسبة 14 في المائة في عام 2009 على الرغم من زيادة الرواتب والتحويلات لقطاع الإسكان، وذلك بهدف تحسين الوضع المالي. كما اتخذت

(2) يتناول التحليل للدول العربية فرادى التغيير في الإنفاق العام بالعملة المحلية، وليس بالدولار كما يظهر في الملحق (3/6).

عمان سياسة مالية منضبطة حيث تم تخفيض الإنفاق العام بنسبة 11.3 في المائة، وجاء الانخفاض في الإنفاق الجاري بنسبة أكبر من الانخفاض في الإنفاق الرأسمالي. وتجدر الإشارة إلى أن عمان تركّز في سياستها المالية على الإنفاق الرأسمالي، حيث تشكل حصته في الإنفاق العام التي بلغت حوالي 42 في المائة في عام 2009 الأكبر بين الدول العربية.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسة غير المواتية، فقد لجأ كل من موريتانيا والسودان إلى إتباع سياسة مالية متشددة في عام 2009. ففي موريتانيا، تم تخفيض الإنفاق العام بنسبة 12.9 في المائة بعد تراجع الإيرادات العامة بحدّة وكذلك المساعدات الخارجية. وقد قامت موريتانيا بتخفيض الإنفاق الرأسمالي بمقدار الثلث في حين خفضت الإنفاق الجاري بحوالي 2.3 في المائة. أما في السودان، فقد انخفض الإنفاق العام بحوالي 6.3 في المائة في عام 2009، حيث تمت زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 37 في المائة وتخفيض الإنفاق الجاري بنسبة 12.4 في المائة. وقد تراجعت كلفة الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية والسلع الغذائية الرئيسية بصورة أكبر من الزيادة في عناصر الإنفاق الجاري الأخرى، ومنها الزيادة في الرواتب. وفي ليبيا، فقد تم تخفيض الإنفاق العام بنسبة ضئيلة بلغت 0.6 في المائة في عام 2009 تمثلت في زيادة الإنفاق الجاري بحوالي 25 في المائة وتخفيض الإنفاق الرأسمالي بنحو 20 في المائة. وقد تمت زيادة الرواتب بنسبة 16 في المائة وزيادة المخصصات لصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تعليق العمل ببرنامج توزيع الثروة جراء المخاوف بتأثيره المحتمل على التضخم وعلى تراجع القدرة على توفير الخدمات العامة الأساسية في ظل تراجع الإيرادات العامة.

وتشير هذه التطورات إلى أن الإنفاق الجاري حظي باهتمام أكبر في السياسات المالية في الدول العربية في عام 2009، فقد ارتفع في معظم الدول العربية التي اتبعت سياسة مالية توسعية باستثناء المغرب. وقد قام بعض هذه الدول بزيادة الإنفاق الرأسمالي في عام 2009، في حين خفضت دول أخرى وهي الإمارات والبحرين وجيبوتي والكويت من إنفاقها الرأسمالي. ويعود ذلك إلى توفر مرونة أقل في الإنفاق الجاري لوجود التزامات مسبقة ومستجدة كالرواتب والنفقات الاجتماعية والاقتصادية. أما في الدول العربية التي اتبعت سياسة مالية متشددة، وهي العراق واليمن ولبنان وعمان وموريتانيا والسودان وليبيا، فقد قامت بتخفيض إنفاقها الرأسمالي بدرجات متفاوتة باستثناء السودان، في حين انفردت ليبيا بين هذه الدول بزيادة الإنفاق الجاري. ومن الجدير ذكره في هذا الصدد أن التغيرات في الإنفاق الرأسمالي جاءت أكثر حدة من التغيرات في الإنفاق الجاري. وقد أدت التطورات في السياسات المالية في الدول العربية إلى زيادة حصة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام من 70.7 في المائة في عام 2008 إلى 73.6 في المائة في عام 2009 وإلى انخفاض حصة الإنفاق الرأسمالي من 28.9 في المائة إلى 25.9 في المائة خلال الفترة ذاتها، الملحق (4/6).

وعلى صعيد التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية مجتمعة، فيلاحظ أن نفقات الخدمات الاجتماعية استمرت في الاستحواذ على أعلى نسبة من الإنفاق الجاري بواقع 31.3 في المائة في عام 2009، وارتفعت نسبة نفقات الأمن والدفاع إلى الإنفاق الجاري من 25.2 في المائة في عام 2008 إلى 25.8 في المائة في عام 2009. كما ازدادت نسبة كل من نفقات الشؤون الاقتصادية والنفقات الأخرى في الإنفاق الجاري بشكل طفيف في عام 2009 لتبلغ 9.7 في

المائة و13.8 في المائة على التوالي. وقد جاء هذا الارتفاع في حصص عناصر الإنفاق الجاري على حساب حصة نفقات الخدمات العامة في الإنفاق الجاري التي تقلصت من 23.8 في المائة في عام 2008 إلى 19.4 في المائة في عام 2009. وبشكل عام، فقد توافقت نفقات الشؤون الاجتماعية والموارد المتاحة لكل فرد، حيث جاءت مرتفعة في كل من الأردن وتونس وعمان ومصر ومنخفضة في كل من الإمارات وقطر والكويت ولبنان. أما نفقات الخدمات العامة فجاءت مرتفعة في كل من الإمارات والبحرين والعراق وقطر ولبنان ومصر ومنخفضة في كل من الأردن وتونس والسودان وعمان والمغرب. وجاءت حصة نفقات الشؤون الاقتصادية في الإنفاق الجاري فوق معدل الدول العربية في كل من تونس والجزائر والسودان والكويت ولبنان وموريتانيا بينما جاءت منخفضة نسبياً في كل من سورية وعمان وقطر ومصر واليمن، الملحق (5/6).

### الوضع الكلي للموازنات العامة

تراجع الوضع الكلي للموازنة العامة المجمععة للدول العربية بصورة حادة في عام 2009 بعد سنوات من تحقيقها فوائض كلية مرتفعة. فقد تقلص الفائض الكلي لهذه الموازنات من حوالي 250.5 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 2.5 مليار دولار فقط في عام 2009 متأثراً بالتراجع الكبير في الإيرادات العامة للدول العربية الذي أفرزه الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للدول العربية. وقد جاءت التطورات في الأوضاع المالية للدول العربية فرادى غير مواتية في غالبيتها في عام 2009 وإن كانت بدرجات متفاوتة، الملحق (6/6) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)  
فوائض الموازنة العامة العربية المجمععة  
(2006-2009)

السنة	الفائض الجاري (مليار دولار)	الفائض الكلي (مليار دولار)	الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	226.7	149.1	17.2	11.3
2007	248.0	115.2	16.2	7.5
2008	415.8	250.5	21.5	13.0
*2009	155.1	2.5	9.1	0.1

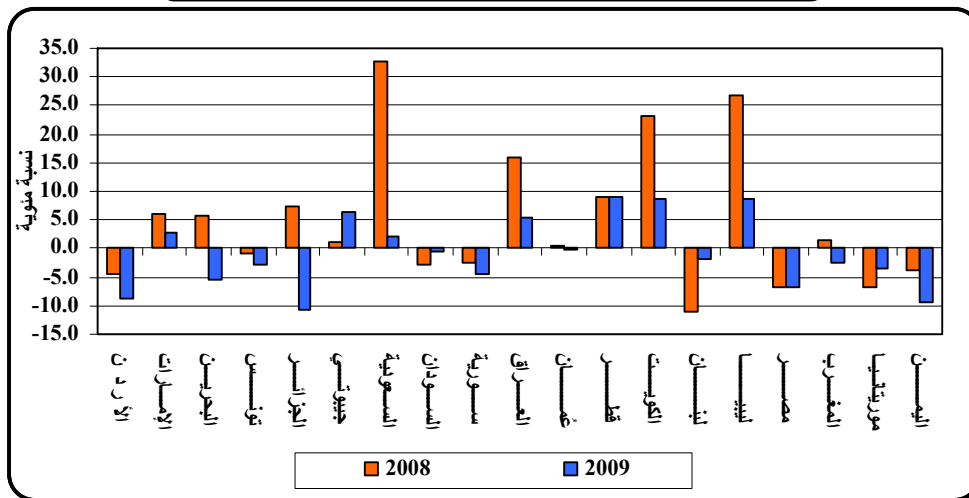
\* موازنات وبيانات أولية.  
المصدر: الملحق (6/6).

وفيما يتعلق بالفائض الجاري للموازنة العامة المجمععة للدول العربية، وهو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي الإنفاق الجاري، فقد انخفض أيضاً بحدة بعد سنوات من النمو المطرد ليقتصر على 155.1 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بنحو 415.8 مليار دولار في عام 2008. وجاء الانخفاض في الفائض الجاري نتيجة تراجع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 28.3 في المائة في عام 2009 ونمو إجمالي الإنفاق الجاري بنسبة 7 في المائة.

ومع الانخفاض الحاد في الفائض الجاري في الموازنة العامة المجمعّة للدول العربية، فقد تقلصت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21.5 في المائة في عام 2008 إلى 9.1 في المائة في عام 2009. وقد سجلت معظم الدول العربية فوائض جارية في موازنات العامة في عام 2009، إلا أن هذه الفوائض جاءت دون مستوياتها في عام 2008، باستثناء كل من سورية وموريتانيا وجيبوتي التي شهدت ارتفاعاً في الفائض الجاري. أما في السودان، فقد تحول العجز إلى فائض في الموازنة العامة، وتراجع العجز الجاري في الميزانية الحكومية في كل من لبنان والأردن وازداد في مصر في عام 2009، في حين تحول الفائض إلى عجز في ميزانية الحكومة في اليمن. وقد تراجعت نسبة الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية في عام 2009 باستثناء كل من قطر وجيبوتي وسورية والسودان وموريتانيا، في حين تراجعت نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من لبنان والأردن. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية المصدرّة للرئيسية للنقط سجلت مستويات مرتفعة نسبياً من الفائض الجاري في عام 2009.

وعلى صعيد الوضع الكلي للموازنات العامة وهو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة والمنح وإجمالي الإنفاق العام، فقد تقلصت نسبة الفائض الكلي للموازنة المجمعّة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.1 في المائة فقط في عام 2009 بعد وصولها إلى مستوى قياسي بلغ 13 في المائة في عام 2008. وقد شمل التراجع في نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي معظم الدول العربية في عام 2009 حيث واجهت السلطات المالية مشكلة التوفيق بين الحاجة إلى تبني سياسة مالية توسعية للحيلولة دون مزيد من التباطؤ الاقتصادي الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية وضرورة العمل على عدم التسبب في مزيد من التراجع في الوضع الكلي للموازنة العامة، الملحق (6/6) و الشكل (3).

الشكل (3) : نسبة الفائض / العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعامي 2008 و 2009



المصدر: الملحق (6/6).

وفيما يتعلق بأداء الوضع الكلي للموازنات العامة للدول العربية فرادى، فقد تراجعت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية المصدر الرئيسي للنفط في عام 2009 باستثناء قطر. وقد أصبحت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية 2.2 في المائة، وفي الإمارات 2.7 في المائة، وفي العراق 5.3 في المائة، وفي الكويت 7.5 في المائة، وفي ليبيا 8.6 في المائة، في حين ارتفعت النسبة في قطر بصورة طفيفة إلى 9 في المائة في عام 2009. أما الجزائر، فقد تحول الفائض الكلي في موازنتها العامة منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي من 7.3 في المائة في عام 2008 إلى عجز كلي بلغت نسبته 10.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. كذلك الأمر بالنسبة لكل من البحرين وعمان التي تحول الميزان الكلي لكليهما من فائض في عام 2008 إلى عجز في عام 2009 بلغت نسبته 5.4 في المائة و0.1 في المائة على التوالي.

أما في الدول العربية الأخرى، فقد سجلت جميعها عجزاً كلياً في موازنتها العامة في عام 2009 باستثناء جيبوتي التي ارتفعت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها من 1.3 في المائة في عام 2008 إلى 6.4 في المائة في عام 2009. وقد شهد كل من اليمن والأردن ارتفاعاً كبيراً في نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث ازداد في اليمن من 3.7 في المائة في عام 2008 إلى 9.3 في المائة في عام 2009 وارتفع في الأردن من 4.6 في المائة إلى 8.9 في المائة خلال الفترة نفسها. وقد ازدادت نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية من 2.5 في المائة في عام 2008 إلى 4.6 في المائة، وفي تونس من 0.7 في المائة إلى 2.8 في المائة في عام 2009، في حين ارتفعت هذه النسبة بصورة طفيفة في مصر إلى 6.9 في المائة. أما في المغرب، فقد تحول الفائض الطفيف المتحقق في الميزان الكلي في عام 2008 إلى عجز بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.4 في المائة في عام 2009. وفي المقابل، تراجع العجز الكلي في الموازنة العامة في كل من لبنان والسودان وموريتانيا. فقد انخفضت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملموسة في لبنان من 11.1 في المائة في عام 2008 إلى 2 في المائة في عام 2009، وتراجعت هذه النسبة في السودان من 2.7 في المائة إلى 0.6 في المائة خلال الفترة ذاتها، وهي أدنى نسبة مسجلة في هاتين الدولتين منذ سنوات عديدة. أما في موريتانيا، فقد انخفضت هذه النسبة من 6.9 في المائة في عام 2008 إلى 3.6 في المائة في عام 2009.

ويطرح تراجع الوضع الكلي في الموازنات العامة للدول العربية ضرورة العمل على إحداث إصلاحات في المالية العامة حالما تتحسر الظروف الاقتصادية غير المواتية التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية. ويتطلب الأمر تعزيز الجهود في مجال ترشيد الإنفاق العام، وخصوصاً الإنفاق الجاري، وتقوية الإدارة المالية وتطوير التشريعات الضريبية وتعزيز إجراءات التحصيل الضريبي. وقد بينت تداعيات الأزمة المالية العالمية ضرورة الحفاظ على وضع مالي جيد أو على الأقل إبقاء العجز الكلي ضمن مستويات منخفضة ونسب متدنية من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمنح السلطات المالية المرونة الضرورية لدرء تبعات الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

## تطورات الدين العام الداخلي

تشير البيانات الأولية المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية مجتمعة بنسبة 7.6 في المائة في عام 2009 ليلبغ 215.1 مليار دولار في الدول المتوفرة بشأنها بيانات بهذه المديونية. كما ازدادت نسبة المديونية العامة الداخلية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.7 في المائة في عام 2008 إلى 29.8 في المائة في عام 2009، الملحق (7/6) والجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)  
المديونية العامة الداخلية للدول العربية  
(2009-2008)

الدين العام الداخلي الإجمالي		السنوات
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار أمريكي)	
25.7	200.0	2008
29.8	215.1	*2009

\* موازنات وبيانات أولية.

المصدر: تم احتسابه على أساس الدول المتوفرة حولها بيانات لكل من العامين 2008 و2009 في الملحق (7/6).

وقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي في عام 2009 في كل من الأردن وتونس والعراق ومصر والمغرب واليمن، في حين تراجع في كل من الكويت والجزائر. ويعود الارتفاع في المديونية الداخلية في معظم هذه الدول إلى ازدياد الحاجات التمويلية قصيرة الأجل في ظل العجز الكلي في الموازنة العامة فيها. وقد ازداد رصيد المديونية الداخلية في اليمن بنسبة 139.8 في المائة في عام 2009، وفي الأردن بنسبة 23.1 في المائة بعد وصول العجز الكلي فيهما إلى مستويات مرتفعة. كما ارتفع الدين العام الداخلي في مصر بنسبة 8 في المائة. وفي العراق بنسبة 12.1 في المائة، وفي تونس بنسبة 2 في المائة وفي المغرب بنسبة 1.5 في المائة في عام 2009. أما في الكويت والجزائر، فقد تراجعت المديونية الداخلية بنسبة 4.7 في المائة و2.1 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن مديونية مصر الداخلية مثلت حوالي 62.9 في المائة من إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية المقترضة في عام 2009.

وقد ارتفع عبء المديونية الداخلية في معظم الدول العربية المتوفرة بيانات بشأنها، حيث ازدادت نسبة الرصيد القائم للدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن وتونس واليمن والجزائر والكويت والعراق، في حين تراجعت هذه النسبة في مصر وحافظت على مستواها في المغرب. ففي الأردن، ومع اعتماده بصورة أكبر على الاقتراض الداخلي، فقد ارتفعت نسبة المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 38.2 في المائة في عام 2008

إلى 43.6 في المائة في عام 2009. كما ارتفعت هذه النسبة في تونس من 16.9 في المائة إلى 17.8 في المائة، وفي اليمن من 6.5 في المائة إلى 16.1 في المائة وفي الجزائر من 6.7 في المائة إلى 8 في المائة، وفي الكويت من 5.3 في المائة إلى 6.9 في المائة، وفي العراق من 3.4 في المائة إلى 4.2 في المائة خلال الفترة نفسها. أما في مصر، فقد تراجعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة لتبلغ 72 في المائة في عام 2009، في حين حافظت هذه النسبة على مستواها في المغرب بواقع 38.1 في المائة.